

دراسة تحليلية لمصادر وإستخدامات الناتج الداخلي (PIB) وإرتباطه بقطاع المحروقات للفترة (2001-2015)

د. بوبودة زهرة : استاذ محاضراً
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير جامعة الجزائر 3
z.boudebouda@outlook.fr

أ. بوعصيدة محمد : طالب دكتوراه سنة ثانية
تحليل إقتصادي وإستشراف
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير - جامعة الجزائر 3
b-omar1366@hotmail.fr

ملخص : إن عدم نجاح كل السياسات الاقتصادية المعتمدة منذ الاستقلال في تقليص درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، وبقائه خاضعاً للتأثرات الخارجية بما فيها العوامل غير الاقتصادية، لأنه من الواضح أن أي أزمة خارجية في القطاع أو في الاقتصاد العالمي عموماً، سيكون لها تأثير مباشر على قطاع المحروقات في الجزائر، وبالنتيجة على الاقتصاد الوطني، وقد سبق للجزائر أن عرفت حجم التأثير السلبي للأزمات الخارجية على اقتصادها من خلال الإنهيار الكبير لأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، التي صاحبها انخفاض كبير في الإيرادات الجزائرية من العملة الصعبة، فظهرت نتائجها على كل المؤشرات الاقتصادية، بداية من تراجع معدلات النمو وعجز الميزانية العامة للدولة .

كلمات مفتاحية : النمو الإقتصادي - التنمية المستدامة - المتغيرات - قطاع المحروقات.

التصنيف JEL: O4 - Economic Growth and Aggregate Productivity

Abstract :

The failure of all economic policies adopted since independence to reduce the degree of association of the Algerian economy with the hydrocarbons industry and its survival is subject to external influences, including non-economic factors, because it is clear that any external crisis in the sector or the global economy in general will have a direct impact on the hydrocarbons sector. Algeria, as a result of the national economy, Algeria has already known the magnitude of the negative impact of external crises on its economy through the collapse of the large prices of fuel in international markets, which was accompanied by a significant reduction in Algerian revenues from foreign currency emerged Neta The results of all economic indicators, starting with the decline in growth rates and the deficit of the general budget of the state

Keywords: Economic growth- sustainable development - Variables- Fuel sector.

Jel Classification codes : O4 - Economic Growth and Aggregate Productivity

مقدمة :

تباينت وتيرة الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة بين الانتعاش والركود، وارتبطت بعدم استقرار مؤشرات الأسواق المالية وتقلبات أسعار النفط التي تعتبر مصدرا رئيسيا لتقلبات الدورة الاقتصادية، حيث ترتبط مؤشرات الأداء الاقتصادي في العديد من الدول بتطورات التي تحدث في أسواق النفط والغاز الدولية، ويشار إلى أن معدلات النمو في الجزائر سجلت تراجعا ملحوظا مقارنة لسنوات السابقة.

لقد تراجعت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016، أي بتسجيله تراجع بأكثر من 72% من قيمته.

مما سبق نطرح الإشكالية التالية : ما مصادر الناتج الداخلي الخام (PIB)؟ وما مدى تأثيره بقطاع المحروقات؟

و للأجابة على الإشكالية السابقة تناولنا النقاط التالية :

أولا : النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة :

1 - مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه :¹

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية و نذكر منها ما يلي :

- ✓ النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة مع فترة زمنية تسبقها.
- ✓ النمو الاقتصادي عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ النمو الاقتصادي : عبارة عن ظاهرة كمية وتتمثل في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني.
- ✓ النمو الاقتصادي : حدوث زيادة في الناتج المحلي أو أجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي :

❖ النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في

دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه :²

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل نمو السكان

❖ أن تكون الزيادة التي تحدث في دخل الفرد حقيقية و ليست زيادة نقدية ويكون ذلك من خلال استبعاد أثر التضخم، أي لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي، (المحسوب بالأسعار الثابتة) وبين الناتج المحلي الإجمالي الجاري (المحسوب بالأسعار الجارية) والذي يحتوي أثر التضخم. وعموما نقول أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة لآخرى (عادة ما تكون سنة).

➤ أنواع النمو الاقتصادي³:

إن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وقابلة للاستمرار يمثل هدفا مركزيا و أساسيا لمختلف الحكومات، فقد يحدث نمو إلا أنه لا يستمر لفترة طويلة، أي انه عابر لذا تم التمييز بين عدة أنواع رئيسية للنمو الاقتصادي وهي :

أ - النمو الطبيعي :

وهو ذلك النمو الذي يحدث بصفة طبيعية وعفوية، بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي، إذ يتم ببطء وعلى الرغم من مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة وقصيرة المدى، بفعل الدورات الاقتصادية إلا أنه يتميز بصفة الاستمرارية.

ب- النمو العابر :

وهو نمو عابر وغير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، ويسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات إيجابية مفاجئة، في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها وكون هذا النمو يحدث في ضل بنى ثقافية وإجتماعية جامدة، ما يجعله غير قادر على خلق الكثير من اثار المضاعف وهو ما يؤدي على حدوث ظاهرة النمو بلا تنمية، والتي تسود في الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا.

ج- النمو المخطط :

وينتج هذا النوع عن عملية تخطيط شاملة للاقتصاد القومي، ويكون إطار هذا النمو سيادة الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، والتخطيط المركزي الشامل حيث ينمو الاقتصاد الوطني بناء على خطة شاملة،

و يتصف بالاستمرارية كما يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين، و واقع الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ و المتابعة.

2 - قياس معدل النمو الاقتصادي :

الناتج المحلي الإجمالي (PIB) يقيس قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، و بشكل أدق: الناتج المحلي الإجمالي يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما، كما يعكس في نفس الوقت، الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع، بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع و الخدمات .

واحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار: هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار، تطور أسعار جميع السلع و الخدمات و يمكن الانتقال من الناتج الإسمي إلى الناتج الحقيقي (المعبر عنه بالكميات) كما يلي :⁴

$$PIB_n = p * Q \rightarrow Q = PIB_n / P$$

أي أن الناتج الحقيقي ($PIB_{réel}$) عبارة عن الناتج الإسمي ($PIB_{nominal}$) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار)، و أحسن مقياس لتطور أسعار الناتج الإجمالي: هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي

(Déflateur du PIB) بحيث :

$$PIB_{réel} = PIB_{nominal} / Déflateur du PIB$$

و فيما يلي منحنى بياني يوضح معدلات النمو خلال الفترة (2000-2015)

شكل 01: معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2015)



3-تعريف التنمية المستدامة:

ظهرت عدة تعريفات للتنمية المستدامة، واختلفت معانيها وتشعبت فقد أحصى أحد الخبراء الباحثين بالبنك العالمي أكثر من 20 تعريفاً للتنمية المستدامة،⁵ فالبعض يرى التنمية المستدامة برؤية أخلاقية تناسب اهتمامات وأولويات النظام العالمي الجديد، والبعض يرى البعض أن التنمية المستدامة نموذج تنموي بديل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، وربما أسلوباً لإصلاح الأخطاء وتعثرات هذا النموذج في علاقة التنمية بالبيئة، وهناك من يتعامل مع التنمية كقضية إدارية وفنية بحتة للتدليل على حاجة المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية إلى إدارة بيئة واعية وتخطيط جديد لاستغلال الموارد دون انبهاكها.⁶

-يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها " تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن إتاحة الفرصة التنموية الحالية نفسها للأجيال القادمة، وذلك بضمان رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن، حيث أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مالا صناعيا: (معدات وطرق...الخ) وبشريا (معرفة ومهارات)، واجتماعيا (علاقات ومؤسسات)، وبيئيا (غابات ومرجانيات)."⁷

-تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية : في تقرير بروتلاند لسنة 1987 على أنها: " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة، بدون المساس بحقوق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم"⁸ حسب تعريف برونتلاند لابد من مساهمة التنمية المستدامة في مكافحة الفقر في العالم النامي، وخلق توازن جديد بين استخدام الموارد في العالم الصناعي، وما بين قدرة الطبيعة على التحمل والتجديد وبالتالي عدم الاستمرارية في الانماط الاستهلاكية الحالية، سواء في الشمال او الجنوب.

- يعرف برنامج الامم المتحدة للتنمية (PNU): التنمية المستدامة في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية لعام 1992 بأنها " عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية، التجارية، الزراعية، الطاقوية ، الصناعية ، و الضريبية كلها قصد اقامة تنمية اقتصادية ، اجتماعية ، واكولوجية"⁹ اكتسب مفهوم التنمية المستدامة مزيداً من الصيت البارز إبان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عُقد في عام 1992 في ريو دي جانيرو في البرازيل. وفي ذلك المؤتمر، أصدرت الحكومات إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية¹⁰ الذي تضمن برنامجاً لإجراءات العمل المرغوب في اتخاذها، وهي بقيامها بذلك إنما أكدت أنه " ينبغي للدول أن تتعاون معاً على الترويج لإقامة

نظام اقتصادي دولي مساند ومنفتح من شأنه أن يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في كل البلدان، وذلك من أجل التصدي على نحو أفضل لمشاكل التدهور البيئي ."

-عقد مؤتمر قمة الألفية في نيويورك من 6 إلى 8 سبتمبر 2000: أدى إلى اعتماد الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة للألفية، الذي شكّل الأساس الذي ارتكزت عليه الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف دولية محدّدة الزمن وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة.

- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (26 أوت إلى 4 سبتمبر 2002) فيجوهانسبيرغ في جنوب أفريقيا: جدّد قادة العالم التزامهم بإعلان الألفية فقد تم تحديد اولويات التنمية المستدامة التي تتركز في مجالات التالية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، التنوع البيولوجي، الفقر، التجارة، التمويل، نقل التكنولوجيا، الادارة الرشيدة، التعليم، المعلومات والبحوث.

4- أبعاد التنمية المستدامة: أهم ما جاء به التنمية المستدامة: هو الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بحيث لا يمكن النظر إلى أي من هذه المكونات الثلاث بشكل منفصل فلابد من نظرة تحليلية متكاملة لكل من¹¹:

4-1- البعد الاقتصادي: فالنظام المستدام اقتصاديا هو الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر، مع الحفاظ على الخصائص البيئية كمخزن متجدد، دون ان يؤدي ذلك إلى حدوث الاختلالات الاجتماعية الناتجة عن السياسات الاقتصادية، فالنظرة الاقتصادية البيئية تهتم بما يسمى " الرأسمال الطبيعي " ممثلة في الموارد الطبيعية ذات الأهمية الاقتصادية.

4-2- البعد الاجتماعي: الانسان جوهر التنمية وهدفها النهائي، لذلك يتم البحث عن الاستدامة الاجتماعية من خلال تحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم إلى محتاجها وضرورة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، والحصول على المعلومات التي تؤثر على حياتهم بشفافية ودقة.

4-3- البعد البيئي: يتجلى في الحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، وبالتالي حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي، والتربة والانظمة البيئية الأخرى، التي لاتصنف كموارد اقتصادية، فعلماء البيئة يركزون في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية " التي تعني للنظام البيئي حدودا، لا يمكن تجاوزها واستنزافها وإلا ذلك سيؤدي إلى التدهور البيئي.

وبالتالي فإن التنمية المستدامة تضمن التفاعل بين النظم الثلاثة، وهي النظام البيئي والنظام الاجتماعي والاقتصادي وتسعى البلدان النامية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة والتي نلخصها فيما يلي:¹²

-زيادة الدخل الوطني: تعتبر زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية، حيث أن الدافع الاساسي الذي يدفع هذه الدول الى إحداث تنمية مستدامة، يكمن في فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها، والذي يقتضي زيادة الدخل الوطني الحقيقي، من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية إلا أن زيادة الدخل تتوقف على إمكانيات الدولة.

-تحسين مستوى المعيشة: يعتبر تحسين مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها، كما أن زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة الى تحسين مستوى المعيشة، فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل الوطني تجعل من الصعب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، كما أن عدم عدالة توزيع الدخل سيؤدي إلى تحول معظم الزيادة إلى فئات معينة من الأفراد دون بقية أفراد المجتمع.

-تقليل التفاوت في الدخل والثروات: التقليل من التفاوت في الدخل من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية المستدامة الى تحقيقها، ويندرج ذلك ضمن الأبعاد الاجتماعية لعملية التنمية، في هذا المجال تعاني الدول النامية من الفوارق الكبيرة في توزيع الدخل، بحيث تملك غالبية أفراد المجتمع نسبة ضئيلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني.

-ترشيد استخدام الموارد الطبيعية: تعمل التنمية المستدامة على تحسين توعية حياة الإنسان، لكن ليس على حساب البيئة، من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية، وعدم استنزافها عن طريق الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجدها الطبيعية، بالإضافة إلى البحث عن بدائل لهذه الموارد حتى تبقى لفترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

ثانيا/ تحليل المعطيات الخاصة بمصادر واستخدامات الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2015

يتشكل هذا الجدول من ملاحظات لتسعة (k=09) متغيرات كمية تتمثل في مختلف القطاعات المساهمة في الناتج

الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2015، أي أن عدد الأفراد (أو المشاهدات) هو n=15

جدول 02: مصادر الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2001-2015 (مليون دج)

السنة	الفلاحة	المحروقات	الصناعة خارج المحروقات	البناء والاشغال العمومية	النقل و المواصلات	التجارة	الخدمات	القطاعات غ المنتجة	الضرائب غ المباشرة	الناتج المحلي الخام
2001	412 119,50	1 443 928,10	315 230,50	358 895,10	303 693,50	476 208,70	141 882,90	472 242,30	302912,4	4 227 113,00
2002	417 225,20	1 477 033,60	337 556,20	409 937,80	340 983,30	509 285,70	153 889,60	499 359,60	377502,4	4 522 773,40
2003	515 281,70	1 868 889,60	355 370,60	445 214,30	390 551,20	552 179,90	169 482,60	552 280,70	403070,6	5 252 321,20
2004	580 505,60	2 319 823,60	388 193,40	507 968,00	512 569,90	607 052,60	183 559,50	603 265,20	446178,8	6 149 116,60
2005	581 615,80	3 352 878,40	418 294,90	564 416,10	645 028,90	668 130,00	205 771,10	631 831,00	494018,2	7 561 984,40
2006	641 285,00	3 882 227,80	449 581,00	674 336,50	730 238,40	728 366,70	226 224,60	677 841,20	491534,6	8 501 635,80
2007	708 072,50	4 089 308,60	479 791,10	825 089,50	808 380,90	863 197,30	247 972,10	798 620,30	532454	9 352 886,30
2008	727 413,10	4 997 554,50	519 631,60	956 708,10	830 341,50	1 003 199,40	280 131,50	1 074 794,70	653929	11 043 703,40
2009	931 349,10	3 109 078,90	570 673,20	1 094 822,00	865 214,50	1 160 160,00	323 684,60	1 197 218,90	715824,1	9 968 025,30
2010	1 015 258,80	4 180 357,70	617 404,90	1 257 425,50	933 707,60	1 283 227,70	369 400,00	1 587 093,10	747688,6	11 991 563,90
2011	1 183 216,10	5 242 502,80	663 756,50	1 333 267,90	1 074 147,70	1 446 331,40	412 721,50	2 377 951,80	854636,1	14 588 531,80
2012	1 421 693,30	5 536 381,80	728 615,20	1 491 210,10	1 194 841,70	1 649 969,80	460 340,00	2 648 140,80	1077505,7	16 208 698,40
2013	1 640 006,10	4 968 018,30	771 787,40	1 627 447,20	1 462 802,20	1 870 581,00	516 178,50	2 551 195,50	1242164,4	16 650 180,60
2014	1 771 495,60	4 657 811,30	838 504,80	1 793 990,40	1 559 347,70	2 067 543,00	568 322,80	2 743 433,70	1242095,6	17 242 544,90
2015	1 936 378,80	3 134 251,80	900 870,60	1 908 148,60	1 660 760,40	2 259 343,20	629 765,70	2 853 722,40	1308633,8	16 591 875,30

نقوم بتطبيق التحليل بالمركبات الأساسية (ACP) على هذه المعطيات بالاستعانة ببرنامج XLSTAT

2- الإحصائيات الوصفية للمعطيات :

تتمثل هذه الإحصائيات أساسا في المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري للمتغيرات، والموضحة في الجدول الموالي:

جدول 3: يمثل المتوسطات والانحرافات المعيارية للمتغيرات

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفلاحة	965527,747	509869,524
المحروقات	3617336,453	1371979,559
الصناعة خارج المحروقات	557017,460	189398,241
البناء والأشغال العمومية	1016591,807	528451,831
النقل و المواصلات	887507,293	433614,646
التجارة	1142985,093	596246,060
الخدمات	325955,133	159357,869
القطاعات غ المنتجة	1417932,747	942384,295
الضرائب غ المباشرة	726009,887	343032,777

المصدر : من إعداد الباحث

من الجدول نلاحظ الاختلاف الكبير بين متوسطات المتغيرات، وأكبرها هو المتوسط الحسابي لقطاع المحروقات، مما

يدل على مساهمته بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام الجزائري، في حين تشير الانحرافات المعيارية الصغيرة إلى

تسبب متغيراتها في زيادة تشتت البيانات.

ومن خلال استعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية العادية (n) Pearson

3- مصفوفة الارتباطات بين القطاعات:

<u>Variables</u>	<u>الزلاحة</u>	<u>المحروقات</u>	<u>الصناعة خارج</u> <u>المحروقات</u>	<u>البناء والاشغال</u> <u>العمومية</u>	<u>النقل و</u> <u>المواصلات</u>	<u>التجارة</u>	<u>الخدمات</u>	<u>القطاعات غ</u> <u>المنتجة</u>	<u>الضرائب غ</u> <u>المباشرة</u>
<u>الزلاحة</u>	1	0,591	0,989	0,980	0,980	0,995	0,995	0,970	0,992
<u>المحروقات</u>	0,591	1	0,669	0,686	0,688	0,626	0,627	0,673	0,646
<u>الصناعة خارج المحروقات</u>	0,989	0,669	1	0,997	0,989	0,997	0,997	0,969	0,987
<u>البناء والاشغال العمومية</u>	0,980	0,686	0,997	1	0,982	0,993	0,993	0,968	0,982
<u>النقل و المواصلات</u>	0,980	0,688	0,989	0,982	1	0,984	0,985	0,942	0,981
<u>التجارة</u>	0,995	0,626	0,997	0,993	0,984	1	0,999	0,972	0,991
<u>الخدمات</u>	0,995	0,627	0,997	0,993	0,985	0,999	1	0,973	0,990
<u>القطاعات غ المنتجة</u>	0,970	0,673	0,969	0,968	0,942	0,972	0,973	1	0,971
<u>الضرائب غ المباشرة</u>	0,992	0,646	0,987	0,982	0,981	0,991	0,990	0,971	1
<u>Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0,05</u>									-

المصدر : من إعداد الباحث

من خلال الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة النتائج الحتمية حول علاقة القطاعات ببعضها البعض، حيث نلاحظ وجود ارتباط جد قوي بين قطاع الصناعة وكل من قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، الخدمات حيث هناك علاقة تأثير متبادل بين قطاع الصناعة والقطاعات الثلاثة الأخرى، فالنهوض بقطاع الصناعة يستوجب وجود هياكل ومنشآت قاعدية أولاً.

3 - اختبار χ^2 :

يعطي اختبار χ^2 نظرة عامة حول ما إذا كانت مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدوية، أي كل الارتباطات بداخلها صفرية عند مستوي معنوية 5% حيث نأمل الحصول على مستوى معنوية اقل لنستطيع نفي هذه الفرضية وبالتالي :

$$\begin{cases} H_0 : \text{لا يوجد ارتباط بين المتغيرات} \\ H_1 : \text{يوجد ارتباط بين المتغيرات} \end{cases}$$

فقبول الفرضية H_1 يضمن أن المتغيرات مرتبطة فيما بينها بشكل كاف يسمح بتخفيض عدد الأبعاد في الفضاء الشعاعي المخصص لتمثيلها بيانياً، وهو شرط هام من أجل استخدام طريقة ACP.

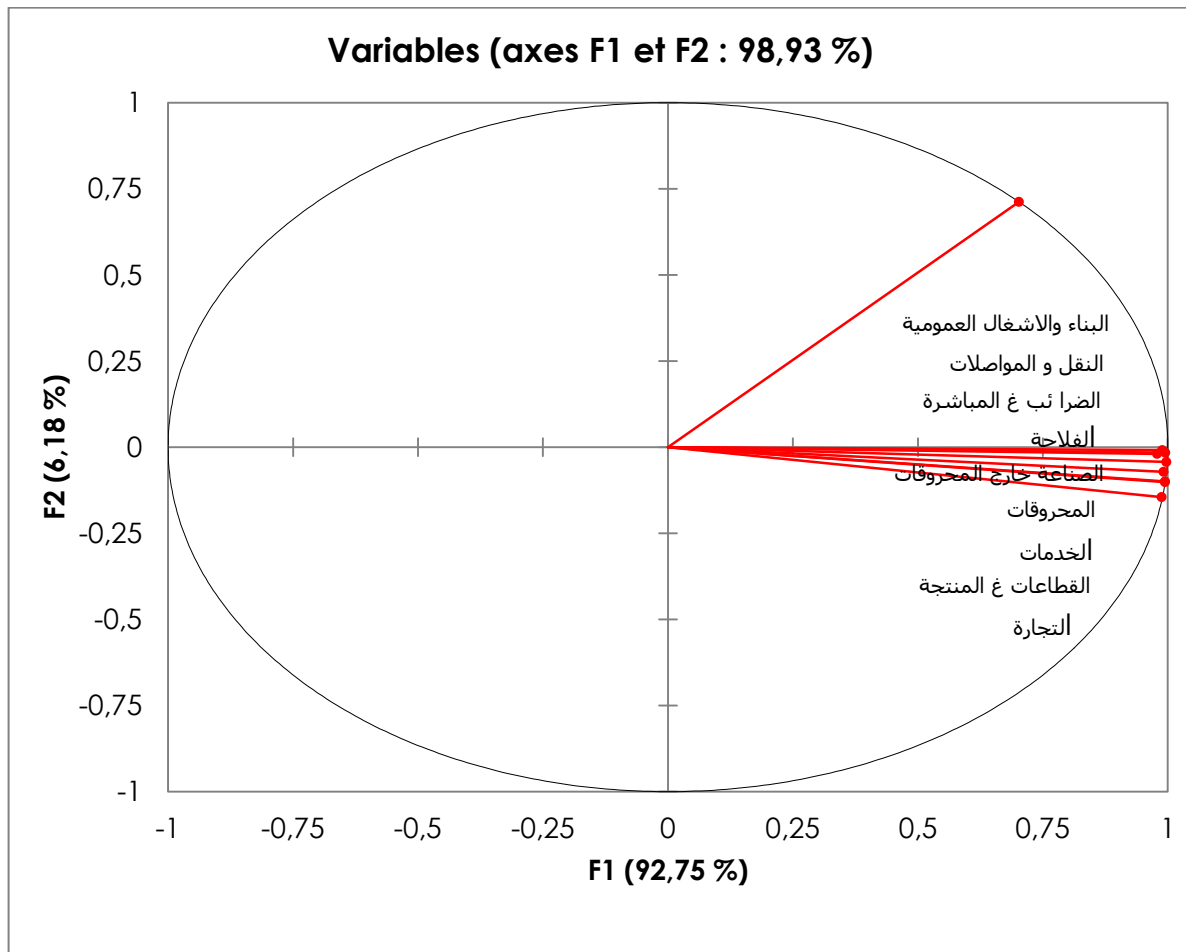
جدول 04: اختبار χ^2 للارتباط بين المتغيرات:

-INF	القيمة المشاهدة χ^2 (Valeur observée)
50.998	القيمة الجدولة χ^2 (Valeur critique)
36	درجة الحرية DDL
اقل من 0.0001	p-value
0.05	مستوى المعنوية alpha

المصدر : من إعداد الباحث

بما أن قيمة (value-p) اقل من مستوي المعنوية ألفا ودرجة، نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي يوجد ارتباط خطي عام بين هذه القطاعات الاقتصادية المختلفة.

شكل 02: التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية :



المصدر : من إعداد الباحث

تحليل نتائج مساهمة المتغيرات في المحاور:

يتم دراسة تحليل العامل من خلال مساهمة المتغيرات في المحاور وفق ما يلي :

❖ المساهمة المطلقة : يتم حسابها بالعلاقة $CA = C_{JK}^2 / \lambda$

❖ المساهمة النسبية: يتم حسابها بالعلاقة: $COS^2 = C_{JK}^2$

جدول 05: المساهمة النسبية للأفراد

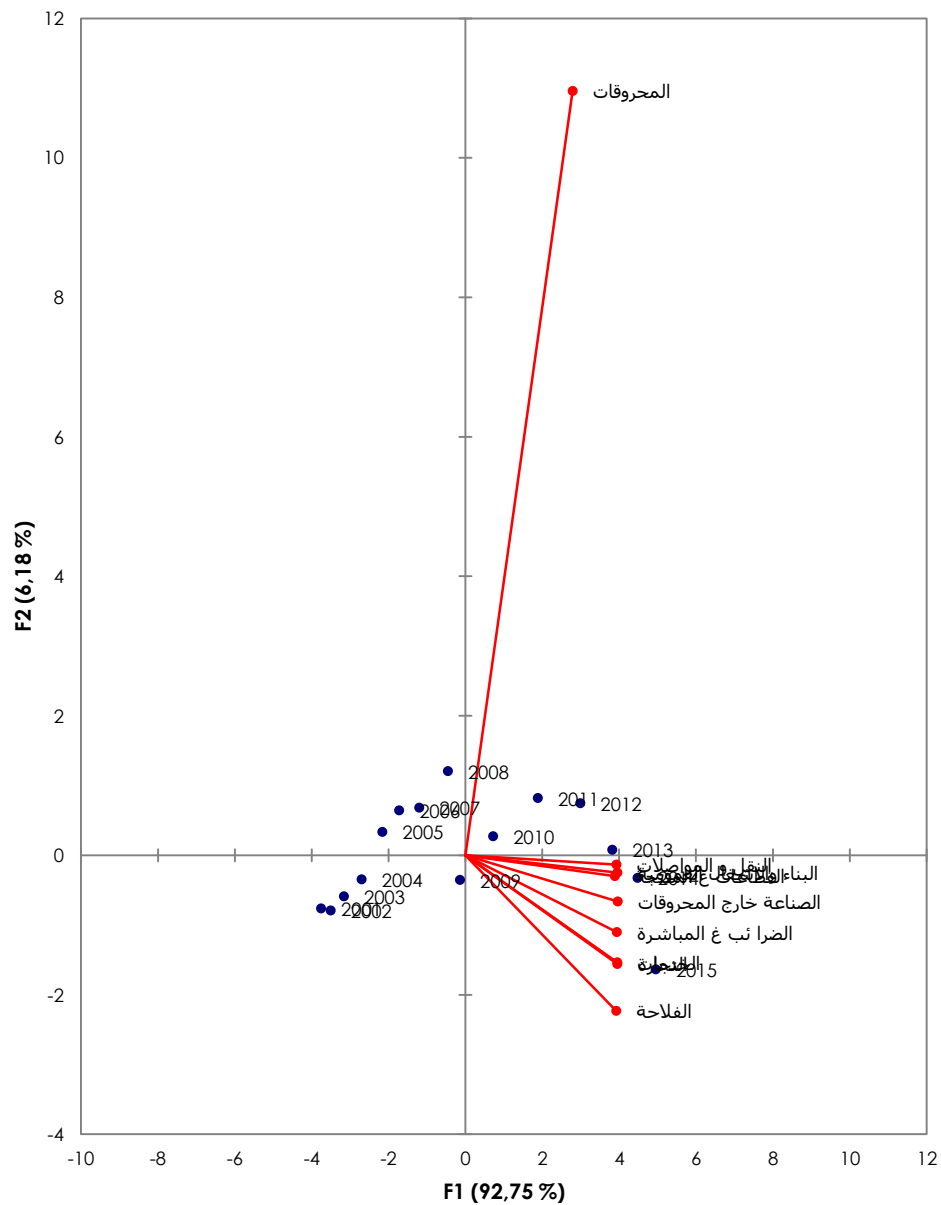
السنوات	F1	F2
2001	0,956	0,039
2002	0,948	0,048
2003	0,964	0,033
2004	0,982	0,016
2005	0,963	0,023
2006	0,850	0,118
2007	0,707	0,228
2008	0,121	0,844
2009	0,085	0,508
2010	0,724	0,105
2011	0,791	0,151
2012	0,918	0,057
2013	0,992	0,000
2014	0,994	0,005
2015	0,900	0,098

المصدر : من إعداد الباحث

التمثيل البياني للمتغيرات مع الأفراد وتحليل النتائج:

يمكن تمثيل كلا من المتغيرات والأفراد في شكل بياني واحد، يسمح بتحليل خصائص المتغيرات وتطورها مع تطور خصائص الأفراد، وفي هذه الحالة يمكن تحليل تطور الناتج الداخلي الخام أي النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-

Biplot (axes F1 et F2 : 98,93 %)



من خلال ملاحظة ترتيب التمثيل البياني للسنوات (من الأسفل إلى الأعلى) شهدت الفترة من (2001- 2008) ارتفاعا متواصلا في الناتج، وبمعدلات نمو متزايدة بشكل ملحوظ، وقد سجلت سنة 2008 ذروة الارتفاع في الناتج الداخلي الخام بقيمة 11 043 703,40 نتيجة الزيادة الكبيرة التي عرفتها أسعار البترول في نفس السنة، ولكن سرعان ما شهد

هذا الناتج انخفاضا محسوسا سنة 2009 بنسبة 9.74٪ نتيجة انخفاض في القيمة المضافة لقطاع المحروقات وهو ما يعكس الارتباط القوي جدا لتقلبات قيمة الناتج الجزائري بالمحروقات، والذي بدوره ارتبط بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجع الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية العالمية التي ظهرت ابتداء من المنتصف الثاني لسنة 2008، حيث انتقل متوسط سعر برميل النفط الجزائري من 99,9 دولار سنة 2008 إلى 62,3 دولار سنة 2009، يمكن تسجيل عودة ارتفاع في الناتج خلال الفترة (2010-2012) وذلك بفضل ارتفاع القيمة المضافة للمحروقات دون مساهمة أي من القطاعات المتبقية، حيث انتقل متوسط سعر برميل النفط الجزائري من 80,2 دولار سنة 2010 إلى 111 دولار سنة 2012.

يحافظ الناتج هذا النمو، حيث أخذت في الانخفاض مجددا خلال السنتين 2013 و 2014 إلى أن وصل إلى مستوى جد ضعيف خلال سنة 2015 ودخول الاقتصاد الجزائري في حالة ركود ، متأثر بشكل مباشر بتراجع قيمة مداخل (قطاع المحروقات)

خاتمة :

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها، إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، وبنسبة تفوق 95٪ في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 ٪ من إيرادات الميزانية العامة للدولة ، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية، وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، لتصل إلى حدود 30 دولار في بداية 2016 بسبب تراجع الطلب العالمي كنتيجة للأزمة المالية، وتوقعات زيادة الصادرات الإيرانية إضافة إلى إكتشاف الغاز الصخري، مما أدى إلى انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مداخل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا ، حيث سجلت في 2015 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار سنة 2014 ، أي بانخفاض قدره 45.47 بالمائة.

من خلال دراسة النمو الإقتصادي في الجزائر وتحليله استنتجنا أن هذا الأخير مرتبط بالدرجة الأولى بالإنفاق الحكومي، وذلك عن طريق تخصيص أغلفة مالية معتبرة دون أن نتناسى أن الإنفاق الحكومي هو الآخر يتوقف على

أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وذلك أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي إذ يعتمد على قطاع المحروقات بأكثر من 90 %، مما يؤدي التراجع في معدلات النمو بسبب تراجع أسعار البترول وانخفاض المداخل هذا كله ما يستوجب التنوع في مصادر الاقتصاد الوطني بالاعتماد على القطاعات المنتجة الفلاحة و السياحة الصناعة و العمل على جذب رؤوس الأموال الاجنبية عن طريق توفير مناخ إستثماري جيد.

1-قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مصادر الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2001- 2015 (مليون دج)	10
2	يمثل المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات	11
3	اختبار Khi^2 للارتباط بين المتغيرات:	13
4	المساهمة النسبية للأفراد	15

2-قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2015)	5
2	التمثيل البياني للمتغيرات الأساسية	14
3	التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد	16

المراجع والهوامش :

- ¹ -وعيل ميلود "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة الجزائر مصر السعودية دراسة مقارنة 1990-2010" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , 2013-2014 . ص8.
- ² -محمد عجيبة عبد العزيز, إيمان عطية ناصف, "التنمية الاقتصادية" دراسة نظرية و تطبيقية الدار الجامعية الإسكندرية, 2006 ص74.
- ³ -ماصمي أسماء, "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1971-2011" مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية 2013-2014 ص 87.
- ⁴ -ماصمي أسماء, "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1971-2011" مرجع سبق ذكره ص91
- ⁵ J. Pezzy, "Economies analysis of sustainable growth and sustainable development" environment, workingpaper N°15, Banque mondiale, Washington, 1989, p 27.
- ⁶ -نورة بنت عبد الله العجلان "الأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة وأثرها على الزراعة في المملكة العربية السعودية", الجمعية الجغرافية السعودية, المملكة العربية السعودية, سنة 2009, ص20.
- ⁷ -خالد مصطفى قاسم "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة الاقتصادية" ، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر، سنة 2010، ص20.
- ⁸ -باتر محمد علي وردم "العالم ليس للبيع : مخاطر العولمة على التنمية المستدامة" ، الاهلية للنشر و التوزيع ، الاردن ، سنة 2003 ، ص185
- ⁹ Pnud, rapport mondial sur le développement humain 1992.
- ¹⁰ -تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، 3-14 حزيران/يونيه 1992 ، المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار 1، المرفق الأول.
- ¹¹ -بلقاسم رايح "متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة امحمد بوقرة-بومرداس، سنة 2014-2015 ، ص66-81.
- ¹² --مراد ناصر "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر" ، التواصل ، عدد 26 ، سنة 2010 ، ص 138-140